الأمم المتحدة S/2017/478

مجلس الأمن

Distr.: General
6 June 2017
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

## أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليَّ أن أقدّم كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذها، وأن أركّز على التقدم المحرز في المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (انظر S/2015/364 و Add.1) وعلى الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة من أجل دعم هذا الاتفاق.

## ثانيا – المستجدات السياسية الرئيسية

### ألف – تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٢ – واصلت الأطراف الموقّعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي اتخاذ خطوات هامة لتنفيذ بعض التدابير المؤقتة الرئيسية في الاتفاق، بدعم من فريق الوساطة الدولية. وقد اختُتم مؤتمر الوفاق الوطني، الذي عقد في باماكو في الفترة بين ٢٧ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل وشارك فيه أكثر من ١ ٠٠٠ من أصحاب المصلحة الماليين، منهم أحزاب المعارضة والجماعات المسلحة الموقّعة وممثلون عن النساء والشباب. وأسفر المؤتمر عن مجموعة من التوصيات التي سيسترشد بها ميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية المتوخى وضعه في الاتفاق. وتشمل هذه التوصيات جملة أمور منها ضرورة معالجة مسائل الحكم والأمن، ولا سيما في المناطق الوسطى، ومسألة التنوع الثقافي، وعدم شمول العملية السياسية، والمسائل الاجتماعية – الاقتصادية، فضلا عن ضرورة التنفيذ الكامل للاتفاق. وقد رفضت تنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية) ما خلص إليه المؤتمر من أن مصطلح ”أزواد“ ما زال واقعا اجتماعيا وثقافيا ورمزيا دون أن يكون له أي وضعية سياسية. وقد أُنشئت لجنة خاصة مكلفة بصياغة الميثاق في ٣ أيار/مايو، ومن المتوقع أن تقدم مشروعا إلى الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بحلول ٢٠ حزيران/يونيه. وليس بين أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٥٣ عضوا إلا ست سيدات، على الرغم من مشاركة المرأة الكبيرة في المؤتمر. وساهمت البعثة المتكاملة في تنظيم المؤتمر، بوسائل منها بذل مساعيها الحميدة لتيسير حضور التنسيقية وتقديم الدعم التقني واللوجستي. واستخدمت البعثة أدواتها الإعلامية، ولا سيما إذاعة ميكادو، ليتمكّن

140617 130617 17-08909 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الماليون في جميع أنحاء البلد من متابعة المؤتمر. كما شجعت بقوة مشاركة المرأة، بتمويل من صندوق بناء السلام.

٣ - وواصلت لجنة رصد الاتفاق الاجتماع شهريا وتابعت استنتاجات الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته في ١٠ شباط/فبراير. ولا يزال تنفيذ إطار للتشاور يرأسه الممثل السامي للرئيس وتعيين مراقب مستقل أمرين معلقين. وفي الاجتماع المعقود في ٢ أيار/مايو، أقرّت اللجنة اختصاصات المراقب المستقل وأنشأت لجنة يقودها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، بيير بويويا، من أجل اقتراح مرشحين. وفي الاجتماع نفسه، أعلنت الحكومة تمديد ولاية السلطات المؤقتة إلى ما بعد ٢٠ حزيران/يونيه لكي تفي بالحد الأدنى المقرر لمدة ولايتها البالغ ستة أشهر. وأفادت الحكومة أيضا بأنه تم استيفاء جميع المتطلبات المؤسسية والتشغيلية للبدء بتسيير دوريات مختلطة في كيدال وتمبكتو بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل، وقد قدمت التنسيقية وائتلاف الجماعات المسلحة قوائم بالمقاتلين المشاركين. وتعهدت التنسيقية بإخلاء معسكر القوات المسلحة المالية في كيدال للسماح بتشييد معسكر للدوريات المختلطة.

٤ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أُنشئت في تاوديني وتمبكتو السلطتان المؤقتتان الأخيرتان المقرر إنشاؤهما، وذلك بعد سلسلة من المفاوضات التي يسرها فريق الوساطة الدولية والبعثة. وفي أعقاب قيام الحركة العربية الأزوادية باحتلال نقاط التفتيش التابعة للقوات المسلحة المالية في ضواحي تمبكتو في ٥ آذار/مارس، أصدرت البعثة بيانا في اليوم التالي أدانت فيه انتهاك وقف إطلاق النار. وتلا ذلك تعزيز وجود البعثة في تمبكتو لحماية السكان، مما أدى، في نهاية المطاف، إلى انسحاب الحركة العربية الأزوادية في أواخر آذار/مارس. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أخلت الجماعة المسماة المؤتمر من أجل العدالة في أزواد، وهي جماعة أخرى عارضت إنشاء السلطة المؤقتة في تمبكتو، نقطة تفتيش تقع غرب المدينة، كانت تحتلها منذ ٣ آذار/مارس. غير أن تفعيل السلطات المؤقتة لم يتحقق بعد فعليا، مما يحد من قدرتها على الحكم وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي تومبوكتو، ظلّ التوتر بين الحكومة والأعضاء الآخرين في السلطة المؤقتة قائما. ولم يتم وفقا لما قررته اللجنة في ٢ أيار/مايو تسيير الدوريات المختلطة في كيدال وتمبكتو بحلول نهاية نيسان/أبريل. واستعانت البعثة وشركاؤها بالصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي في تدريب أعضاء السلطات المؤقتة الخمس على المهام الإدارية. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وافق صندوق بناء السلام على مشروع يرمي إلى تعزيز قدرة المجلسين الانتقاليين في منطقتي ميناكا وتومبوكتو.

٥ - وعلى الرغم من إنشاء السلطات المؤقتة، تراجع وجود مسؤولي الدولة في شمال ووسط مالي، ويعود ذلك أساسا إلى استمرار انعدام الأمن. وفي ٢٦ أيار/مايو، كان ٣٤ في المائة من موظفي الدولة موجودين في هذه المناطق، بانخفاض قدره ٤ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولم يلتحق حاكما كيدال وتومبوكتو بمركزي عملهما بعد. وظلت النسبة المئوية للموظفين القضائيين في المناطق الشمالية كما هي، أي قرابة ٣٣ في المائة، وكذلك الحال في منطقة موبتي، أي ٧٥ في المائة.

٦ - وواصلت الحكومة بذل الجهود الرامية إلى إدماج المقاتلين في قواتها المسلحة. ففي ٣ نيسان/أبريل، طلبت الحكومة المساعدة التقنية واللوجستية من البعثة لبدء برنامج خاص للتجميع؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ فضلا عن الدمج اللاحق لأعضاء آلية تنسيق العمليات في غاو الـ ٥٢٩ الآتين من التنسيقية والائتلاف وبعض الجماعات المنشقة. ومن المتوقع تكرار هذا البرنامج في موقع تجميع فافا في منطقة غاو بغية توسيعه تدريجيا ليشمل مواقع أخرى. ومتى انتهت الحكومة من وضع إجراءات الإدماج، ستدعم البعثة التحري عن المقاتلين قبل إدماجهم في القوات المسلحة المالية.

٧ - ودعما للحكومة، عقد الممثل الخاص للأمين العام المعني بمالي ورئيس البعثة، السيد محمد صالح النظيف، اجتماعا في ١٣ نيسان/أبريل بين اللجنة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البعثة وأعضاء السلك الدبلوماسي في باماكو. وشدد المشاركون في الاجتماع على ضرورة وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن لتوجيه تنفيذ الأحكام المتعلّقة بالدفاع والأمن الواردة في الاتفاق. وواصلت البعثة دعم بناء قدرات أعضاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولجنة الإدماج، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن.

٨ - وقام المراقبون العسكريون التابعون للبعثة وفريق الرصد والتحقق المختلط بإجراء تحقيقات في ادعاءات انتهاكات وقف إطلاق النار. وخلصوا إلى أن جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (جماعة غاتيا) وحركة إنقاذ أزواد قد انتهكتا وقف إطلاق النار بنهب بلدة تيديرمي في منطقة ميناكا في ١٠ شباط/فبراير. وأكدوا أيضا أن الكمين الذي نصبته جماعة غاتيا ضد مقاتلي غاندا - إيزو في ناحية أنسونغو بمنطقة غاو في ٢٢ نيسان/أبريل، والذي أسفر عن إصابة أحد مقاتلي غاندا - إيزو، يشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار. وأكّدوا أن الاشتباك بين تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة ٢ وجماعة غاتيا على مقربة من أربيشي، بمنطقة تمبكتو، في ٢ أيار/مايو، والذي أسفر عن مقتل أربعة مقاتلين من هذه التنسيقية ومقاتل واحد من جماعة غاتيا، انتهاك لوقف إطلاق النار. وأوصت اللجنة التقنية المعنية بالأمن في ٢٣ آذار/مارس بأن تنظر لجنة رصد الاتفاق في فرض جزاءات على من هاجموا نقاط التفتيش التابعة للقوات المسلحة المالية بالقرب من تمبكتو في ٥ آذار/مارس. بيد أن اللجنة لم تناقش هذه المسألة بعد.

٩ - وبعد مقتل أحد قادة جماعة غاتيا على أيدي أفراد مجهولين في ميناكا في ١٧ آذار/مارس، قامت قوات الدفاع والأمن المالية، وتلك الجماعة، وحركة إنقاذ أزواد بوضع ترتيبات أمنية محلية في ميناكا في ٣١ آذار/مارس، خارج إطار الاتفاق. وهي تقوم بدوريات ثلاثية وقد أنشأت الجماعات المسلحة نقاط تفتيش حول البلدة.

١٠ - ويتضمن المرفق الأول هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية والمؤشرات منذ صدور التقرير المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1137)، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

## باء - المستجدات السياسية الأخرى

١١ - في ٨ نيسان/أبريل، أصبح السيد عبد الله إدريسا مايغا من الحزب الحاكم، المسمى التجمع من أجل مالي، الذي شغل منصب وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى ومدير حملة الرئيس، رئيس الوزراء الرابع في عهد الرئيس كيتا. وأُعلن عن تشكيل حكومة جديدة في ١١ نيسان/أبريل، تضم ٣٥ وزيرا، منهم ثماني سيدات، وثمانية وزراء من المناطق الشمالية وسبعة وزراء من منطقة موبتي. ولم يمثَّل أعضاء أحزاب المعارضة ولا تنسيقية الحركات الأزوادية. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، طلب حزب المعارضة المسمى الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية، من المحكمة العليا أن تبطل مرسوم الترشيحات الوزارية لأنها لم تستوف نسبة تمثيل المرأة البالغة ٣٠ في المائة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٠١٥-٠٥٢ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٢ - وعقب اعتماد مجلس الوزراء مشروع القانون المتعلق بتنقيح الدستور في ١٠ آذار/مارس، بدأت لجنة القانون في الجمعية الوطنية مشاورات مع الجهات الفاعلة في الأوساط السياسية والمجتمع المدني بشأن مشروع الدستور. واقترح مشروع القانون تقوية سلطات الرئيس على حساب سلطات رئيس الوزراء والبرلمان. واقترح أيضا الإبقاء على سيطرة الرئيس على السلطة القضائية على الرغم من توصية لجنة الخبراء بكفالة استقلالها. وتمشيا مع أحكام الاتفاق، يتضمن مشروع القانون إنشاء مجلس ثان للبرلمان، أي مجلس الشيوخ. غير أنه لم يرد فيه ذكر لإدماج السلطات التقليدية والنساء والشباب في المجلس الأعلى للمجتمعات المحلية الذي كان يتوخى الاتفاق إصلاحه لاستيعاب الجميع. ولم توضح الحكومة كيف ستعكس التنقيحات المقترحة للدستور الإصلاحات المؤسسية المطبِّقة لتوصيات مؤتمر الوفاق الوطني، ومنها إيلاء المناطق اهتماما أكبر.

١٣ - وقامت الحكومة بتحديث قوائم الناخبين لديها استعدادا للانتخابات المقبلة للمقاطعات والمناطق والانتخابات التشريعية والرئاسية والانتخابات البلدية الفرعية والاستفتاء الدستوري. بيد أنه بسبب التأخير في عقد الهيئة الانتخابية، فإن انتخابات المقاطعات والانتخابات البلدية الفرعية التي تقرر إجراؤها في ٢٨ أيار/مايو قد أرجئت إلى موعد لم يُحدد بعد. وقدمت البعثة التدريب على القانون الانتخابي الجديد لأكثر من ٣٠٠ مرشحة محتملة في ثماني مناطق. وبناء على طلب من الحكومة إلى الأمم المتحدة بتجديد المساعدة الانتخابية التي تقدمها حتى الدورة الانتخابية ٢٠١٧-٢٠١٩، فقد جرى إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى مالي من ١٧ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وأوصت تلك البعثة بتنقيح ولايتها بحيث تشمل المساعدة التقنية وتقديم المساعي الحميدة للممثل الخاص إلى العملية الانتخابية، فضلا عن إنشاء صندوق مشترك جديد يهدف إلى حشد التمويل من المجتمع الدولي لدعم انتخابات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس كيتا نيته الترشح لولاية ثانية في الانتخابات المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠١٨.

١٤ - واستمر السخط بين موظفي الخدمة المدنية على ظروف عملهم، بما يشمل شواغل تتعلق بسلامتهم، مع القيام بإضرابات من جانب الأخصائيين الصحيين والمدرسين والقضاة والكتبة. وبدأ إضراب أساتذة الجامعات على نطاق البلد كله في ٢٠ آذار/مارس وانتهى في منتصف أيار/مايو، مما تسبب في مظاهرات للطلبة تدعو إلى استئناف الدراسة. وقد أُغلقت جميع المدارس الابتدائية والثانوية في مالي خلال إضراب استمر ١٠ أيام من جانب نقابات المعلمين في نيسان/أبريل.

## جيم - التّطورات الإقليمية

١٥ - في ١٣ نيسان/أبريل، أيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأذن بنشر القوة المشتركة لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا قابلة للتجديد بقوام في حدود ٠٠٠ ٥ فرد. ويتوخى مفهوم العمليات وجود مناطق العمليات الأولية على طول حدود الدول الأعضاء في المجموعة، وفي مرحلة لاحقة، في جميع أنحاء أقاليم الدول الأعضاء. وحث مجلس السلم والأمن مجلس الأمن على اتخاذ قرار بالموافقة على نشر القوة المشتركة والإذن للأمين العام بتحديد خيارات لتوفير الدعم المالي واللوجستي والتقني المستدام والذي يمكن التنبؤ به إلى القوة المشتركة، بما في ذلك من خلال البعثة المتكاملة. ونقل الأمين العام هذا الطلب إلى مجلس الأمن في ١٥ أيار/مايو كي ينظر فيه.

## ثالثا – التطورات الأمنية الرئيسية

١٦ – ظلت الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي متقلبة. واستمرت الهجمات ضد القوات المالية والفرنسية وقوات البعثة والجماعات المسلحة الموقِّعة. واستمرت أيضا الهجمات التي تستهدف المدنيين في المناطق الوسطى. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، مددت الجمعية الوطنية حالة الطوارئ لفترة ستة أشهر إضافية، أي حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بسبب استمرار انعدام الأمن في المناطق الشمالية والوسطى. واحتفظت البعثة بوضعية قوية لحماية المدنيين وواصلت تقديم الدعم التشغيلي واللوجستي إلى قوات الدفاع والأمن المالية فضلا عن تقديم التدريب لها.

## ألف – الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

١٧ – شنت العناصر المتطرفة العنيفة والعناصر الإرهابية ١٠٥ هجمات ضد قوات الدفاع والأمن المالية، و ٧٦ هجوما ضد البعثة، و ٢٠ هجوما ضد القوات الفرنسية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦ مقابل ٨٤ و ٦٦ و ١٥ هجوما، على التوالي، خلال فترة الولاية السابقة. وقُتِلَ ما مجموعه ١٣١ فرداً من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وأصيب ١٧٦ فرداً بجروح خلال الهجمات، في مقابل مقتل ٤٩ فرداً وجرح ٣٣ في فترة الولاية السابقة. وقد حدثت زيادة نسبتها ٤٢ في المائة في الهجمات ضد قوات الدفاع والأمن المالية في منطقتي موبتي وسيغو. واستمرت الطريقة المتبعة الرئيسية هي استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وقذائف الهاون والصواريخ، فضلا عن الهجمات المعقدة. وفي حين أسهمت الجهود التي تبذلها البعثة للتخفيف من التهديدات الأمنية، من قبيل تدابير مكافحة الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، في خفض الإصابات بين حفظة السلام، فقد كانت قوات الدفاع والأمن المالية مستهدفة بشكل متزايد في المناطق الوسطى والجنوبية من جانب الجماعات الإرهابية. وقُتِلَ ٨ أفراد من حفظة السلام وجُرِحَ ٦٤ فرداً آخر، في مقابل مقتل ٢٨ فرداً وجرح ٨٩ في فترة الولاية السابقة. وقتل جنديان فرنسيان وأصيب ١١ بجروح، في حين قتل ٣ جنود وأصيب ١٦ في فترة الولاية السابقة. ومن بين الجماعات المسلحة الموقّعة، قُتل ٧٨ مقاتلا وأصيب ٧٨ آخرين بجروح منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦ مقارنة بمقتل ١٨ وجرح ٥ خلال فترة الولاية السابقة.

١٨ – وفي ٤ نيسان/أبريل، كرر زعيم الجماعة الإرهابية، المسماة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، إياد آغ غالي، تأكيد عزمه على مواصلة محاربة القوات المسلحة الوطنية والدولية. وشملت الهجمات التي ادعت تلك الجماعة مسؤوليتها عنها ما يلي:

(أ) هجوم بنيران الأسلحة الصغيرة ضد قافلة من القوات المسلحة المالية، كانت قد اصطدمت بعبوة متفجرة على بعد حوالي ٤٥ كيلومتر جنوب نامبالا في منطقة سيغو في ٢ أيار/مايو، مما أدى إلى مقتل تسعة جنود وإصابة خمسة آخرين بجروح خطيرة؛

(ب) هجوم بمدافع الهاون على معسكر البعثة في تمبكتو في ٣ أيار/مايو، مما أدى إلى مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ثمانية آخرين داخل المعسكر؛

(ج) هجوم على قافلة تابعة للقوات المسلحة المالية كانت قد توقفت بسبب انفجار سيارة مفخخة في الموسترات، بمنطقة غاو في ٧ أيار/مايو، مما أدى إلى مقتل سبعة جنود وجرح ١٧ آخرين؛

(د) هجوم آخر بقذائف الهاون في تمبكتو في ١٥ أيار/مايو، أدى إلى جرح ثلاثة أفراد من قوات الدفاع والأمن المالية وأربعة من حفظة السلام.

١٩ - واستمرت الحوادث الأمنية في المناطق الحدودية أيضا. ففي ٢٨ آذار/مارس، هاجم مجهولون موقعا للدرك في بوكليسي، مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الدرك، وذلك في منطقة موبتي، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وفي ٥ نيسان/أبريل، شن مهاجمون مجهولو الهوية هجوما معقدا ضد القوات الفرنسية في غابة فولسيريه في منطقة موبتي، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة اثنين آخرين. وفي ٦ و ١٥ نيسان/أبريل، في منطقة سيغو، هاجم مجهولون مواقع قوات الدرك في بيلينتيني وتيني، على التوالي، وكلاهما بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وأعلنت الجماعة الإرهابية جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في ١٥ نيسان/أبريل.

٢٠ - وبالتنسيق مع القوات الفرنسية، قامت القوات المسلحة المالية بسبع عمليات لمكافحة الإرهاب وعمليات أمنية أخرى، وذلك في عدة مناطق من بينها منطقة غاو وما حولها، وفي سيفاري في منطقة موبتي، وعلى امتداد محور أنيفيست - تيساليت في منطقة كيدال، وعلى طول الحدود مع بوركينا فاسو. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، أجرت قوات بوركينا فاسو والقوات المالية والفرنسية عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب فيما بين جنوب محور دوينتزا - هومبوري - غوسي والحدود مع بوركينا فاسو في منطقة موبتي.

## باء - حماية المدنيين

٢١ - استمرت الهجمات ضد المدنيين في المناطق الوسطى في سياق ضعف وجود سلطة الدولة. واستمر الإبلاغ عن تخويف مسؤولي المدارس على يد أفراد مسلحين يطالبون باتباع عقيدة دينية متشددة.

٢٢ - وأسفرت الاشتباكات بين جماعة الدوزو للدفاع عن النفس وما يشتبه في كونها عناصر متطرفة في عدة مواقع في منطقتي موبتي وسيغو في ٢٢ آذار/مارس عن مقتل ١٠ أشخاص وإصابة ١٤ بجروح. وفي آذار/مارس، نظمت البعثة حلقات عمل بشأن آليات تسوية النزاعات للجان الأراضي المحلية في منطقة موبتي للمساعدة في معالجة قضايا الأراضي. وعقد قادة الدوزو اجتماعا في تينيكو، منطقة موبتي، في ٢١ نيسان/أبريل لتيسير المصالحة مع طائفة الفولاني. وبالإضافة إلى اعتماد الاستراتيجية المتعددة الأبعاد للمناطق الوسطى من جانب الحكومة في شباط/فبراير، فقد عُقدت مشاورة إقليمية تهدف إلى مناقشة انعدام الأمن في منطقتي موبتي وسيغو في موبتي يومي ٣ و ٤ أيار/مايو. وكان من بين المشاركين وزراء، وسلطات إقليمية ومحلية، وزعماء دينيون وقيادات مجتمعية وقادة للمجتمع المدني. وقدم هؤلاء مجموعة من التوصيات إلى السلطات المالية، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة وجود الدولة، وتحسين الحكم، ووقف انتشار الإيديولوجيات الراديكالية، ودعم الحوار بين الطوائف وداخلها.

٢٣ - وفي نيسان/أبريل، قامت لجنة التحقيق التي أنشأتها الحكومة في ٢ آذار/مارس للتحقيق في أعمال العنف التي أضرت بالمدنيين في مقاطعة ماسينا، بمنطقة سيغو، في يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير، وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٠ مدنيا وجرح ١٨ آخرين، بتحديد الجناة المشتبه فيهم. وأُلقي القبض على ١٥ شخصا، بتهم من بينها القتل والتآمر الإجرامي وحيازة أسلحة بصورة غير مشروعة. وقد تنحى القاضي في ماسينا الذي كان ينظر في المسألة في بادئ الأمر بسبب شواغل تتصل بأمنه الشخصي؛ وطلبت السلطات تعيين قاض آخر.

٢٤ - وفي ثلاثة حوادث منفصلة تتعلق بأخطار المتفجرات في آذار/مارس ونيسان/أبريل في منطقة كيدال، قتل مدنيان وجرح خمسة آخرون. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، جرى الإبلاغ عن ثلاث حالات لقتل وتشويه الأطفال، بسبب تبادل لإطلاق النار وانفجار ذخائر غير منفجرة، وذلك في تيسيت بمنطقة كيدال، ودوينتزا ويووارو بمنطقة موبتي. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أصيب فتى يبلغ من العمر ١٤ عاما بعدة جروح من طلقات نارية أثناء هجوم على موقع للدرك في مقاطعة يووارو، بمنطقة موبتي.

٢٥ - واحتفظت البعثة بوضعية قوية لحماية المدنيين، بسبل من بينها تنسيق العمليات مع القوات المسلحة والشرطة وقوات الدرك المالية وكذلك القوات الفرنسية. وأجرت البعثة ما مجموعه ٢ ١٧٢ عملية مستقلة ومنسقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت تسيير دوريات في المراكز السكانية الرئيسية في شمال ووسط مالي وباماكو، وكذلك في منطقة الحدود مع بوركينا فاسو، وذلك عن طريق ١ ٤٣٤ دورية عسكرية وشرطية متوسطة المدى وطويلة المدى.

## جيم - تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية

٢٦ - واصلت البعثة تزويد القوات المسلحة المالية بالتدريب والدعم التشغيلي واللوجستي، في مجالات منها المراقبة والاستطلاع وتبادل الاستخبارات والدعم الجوي والإجلاء الطبي. وقد دعم الصندوق الاستئماني للسلام والأمن في مالي التعزيز الأمني لست نقاط تفتيش تابعة للقوات المسلحة المالية في منطقة تمبكتو، وجرى تسليم اثنتين منها إلى القوات المسلحة. وقامت البعثة بتدريب ٩٣ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية على الحد من أخطار المتفجرات وساعدت في تدريب الأفرقة المالية للحد من مخاطر المتفجرات في المناطق الشمالية والوسطى. وتواصلت الإعدادات لتسليم معسكرات البعثة في ليريه، منطقة تمبكتو، إلى القوات المسلحة المالية. واستمرت البعثة في كفالة الامتثال لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من جانب السلطات المالية وسعت للتنفيذ الفعال لتدابير التخفيف حسب الاقتضاء.

٢٧ - وواصلت البعثة استكشاف الحاجة إلى مزيد من الدعم إلى القوات المسلحة المالية، بسبل من بينها المناقشات الجارية بشأن مذكرة تفاهم، لتمكينها من تحقيق أعلى مستويات القدرة التشغيلية. ومن المتوقع أن تكون المذكرة بمثابة أساس لتعزيز التعاون المتبادل بين البعثة والقوات المسلحة المالية من خلال إجراء عمليات منسقة، وتوفير التوجيه، والإجلاء الطبي، والنقل، والدعم اللوجستي التشغيلي الخفيف، من قبيل حصص الإعاشة والخيام والوقود، وكذلك تعزيز تبادل المعلومات، وتسليم معسكرات البعثة، من بين مبادرات أخرى.

٢٨ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة إلى الشرطة والدرك والحرس الوطني وسلطات الحماية المدنية في مالي عن طريق بناء القدرات، ودعم العمليات والهياكل الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتدريب ٤١٣ من أفراد الشرطة المالية من باماكو وتمبكتو وغاو وموبتي، من بينهم ٢٩ امرأة، في مجالات منها مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وفي الفترة من ٣ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، قامت البعثة والشركاء بتدريب ٢٨ فردا من أفراد الشرطة المالية، في باماكو وغاو، على الخفارة المجتمعية. ودربت البعثة ١٠٣ من حراس السجون العاملين في السجون في جميع أنحاء البلد، ومن بينهم ثماني سيدات، في إطار دعمها المستمر للنظام القضائي ومن أجل تحسين أمن السجون.

## رابعا – حالة حقوق الإنسان

٢٩ – ظلت حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. فقد وثَّقت البعثة ٦٦ حالة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، تضرر منها ١١٥ شخصا، مقابل ٧٤ حالة تضرر منها ٢٠٤ أشخاص في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الحالات ٤ حالات إعدام خارج نطاق القضاء، وحالة اختفاء قسري، و ٧ حالات من سوء المعاملة و ٣١ حالة احتجاز غير قانوني. وظل أفراد قوات الدفاع والأمن المالية من بين الجناة الرئيسيين المزعومين، حيث يُزعم أنهم ارتكبوا ٤٣ انتهاكا، بينما يُزعم أن الجماعات المسلحة الموقِّعة مسؤولة عن ١١ حالة. ويُزعم أن ما مجموعه خمسة من أعضاء آلية تنسيق العمليات حاولوا سلب ممتلكات مدنيين في ٢ نيسان/أبريل و ٢ أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل أحد المدنيين وأحد أعضاء الآلية. وتستحث البعثة الآليةَ حاليا على اتخاذ الإجراءات المناسبة. وفي منطقتي سيغو وموبتي، وثَّقت البعثة خمس حالات مزعومة من انتهاك حقوق الإنسان ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية، وقع معظمها أثناء عمليات مكافحة الإرهاب.

٣٠ – ووثَّقت البعثة حالة واحدة مؤكدة وحالتين مزعومتين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ففي ١٦ نيسان/أبريل، اختطف رجال مسلحون مجهولون ١٠ فتيات واغتصبوا إحداهن في قرية ألفاهو بمنطقة تمبكتو، ثم أطلقوا سراحهن في اليوم التالي. وتورط في الحالتين المزعومتين جنديان من القوات المسلحة المالية أثناء الخدمة ومراهقتان في منطقة موبتي في شباط/فبراير. ولم تفتح السلطات المالية تحقيقا في هذه الحوادث.

٣١ – وألقت السلطات المالية القبض على ١٥٠ فردا لأسباب تتصل بالنزاع، من بينهم ١٣٠ فردا ألقي القبض عليهم بتهم تتصل بالإرهاب، وأُفرج عن ١٩ منهم. ومن بين الأشخاص الـ ١٣٠ المقبوض عليهم، ادعى ٧ أنهم تعرضوا لسوء المعاملة، بينما احتجز الدرك ٢١ منهم دون أمر بالقبض. وفي ٢٦ آذار/مارس، كان ٣٥٠ شخصا محتجزين لأسباب تتصل بالنزاع، منهم ٢٨٩ شخصا محتجزا بتهم متعلقة بالإرهاب وثلاثة قُصر، لا يزالون رهن الاحتجاز في مرافق تابعة للدولة. ويُزعم أن تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف احتجزا بصورة غير قانونية ما لا يقل عن ١٣ فردا، كلهم لأسباب تتعلق بمسائل إنفاذ القانون في المناطق الخاضعة لسيطرتهما. وبلغ مجموع المحتجزين لدى الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق ما لا يقل عن ٢٢ مدنيا وستة من مقاتلي الجماعات الموقعة المعارضة، منهم من اعتُقل خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة.

٣٢ – وواصلت البعثة مساعدة الحكومة في اتخاذ خطوات نحو تحقيق المصالحة وفي مكافحة الإفلات من العقاب. ففي نيسان/أبريل، أطلعت البعثة وزارة حقوق الإنسان والإصلاح الحكومي على ٧٨ حالة جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان كي تقوم باستعراضها ومتابعتها. ومنذ ٣ كانون الثاني/يناير، عندما بدأت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة تلقي البيانات، قامت اللجنة بتجميع ما مجموعه ٣ ٤٤٧ إفادة من الضحايا. وقدمت البعثة تدريبا لبناء قدرات موظفي اللجنة في مجالات منها التحقق من وقائع الحالات. ويتوقع من اللجنة أن تنظر في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان قبل تحديد الشهود الذين يمكنهم الإدلاء بشهادات في جلسات الاستماع.

## خامسا – الحالة الإنسانية

٣٣ – بالنظر إلى الوجود المحدود للسلطات الحكومية وقلة المكاسب الإنمائية في وسط وشمال مالي، واصلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الاضطلاع بدور أساسي في تلبية الاحتياجات الأساسية للضعفاء. وظل من الصعب إيصال المساعدات الإنسانية في وسط وشمال مالي. وسُجل ما مجموعه ٢٧ حادثا أمنيا تضرر منها عاملون في المجال الإنساني، مقابل ١٥ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٣٤ – ويعاني ما مجموعه ٣,٨ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي في مالي، ويرجع ذلك أساسا إلى الفيضانات والجفاف وزيادة انعدام الأمن في بعض أجزاء البلد. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، قدمت الأمم المتحدة حصص إعاشة وتحويلات نقدية إلى ٤٥٠ ١٠٩ من الضعفاء. وفي جميع أنحاء مالي، ظلت الحالة التغذوية للأطفال والنساء في سن الإنجاب شاغلا رئيسيا، حيث كانت ٠٠٠ ١١٥ حامل أو مرضع بحاجة إلى مساعدة تغذوية ويعاني ٠٠٠ ٦٢٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وواصلت الأمم المتحدة مساعدة الحكومة على ضمان توافر العلاج من سوء التغذية لإنقاذ حياة الأطفال وتوفير التغذية التكميلية للأطفال والحوامل والمرضعات.

٣٥ – ومنذ صدور التقرير السابق (S/2017/271)، أغلقت ٦٥ مدرسة أخرى، فبلغ عدد المدارس المغلقة ٥٠١ مدرسة (بعد أن كانت ٢٩٦ مدرسة في أيار/مايو ٢٠١٦) وذلك من أصل ٨٧٢ ٤ مدرسة في مناطق تمبكتو وسيغو وغاو وموبتي وميناكا، مما أدى إلى انقطاع ٠٠٠ ١٥٠ طفل عن المدرسة بسبب انعدام الأمن. وتأثرت منطقة موبتي بصفة خاصة حيث أغلقت فيها ٢٦٦ مدرسة.

٣٦ – وكانت إمكانية حصول ١,٢ مليون شخص على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي محدودة، وغالبيتهم موجودون في المناطق الشمالية والوسطى. وتجري حاليا أشغال لبناء وإصلاح مرافق الإمداد بالمياه في منطقتي غاو وموبتي وفي الربع الأول من عام ٢٠١٧، أتاحت الأمم المتحدة إمكانية الحصول على المياه المأمونة لأكثر من ٠٠٠ ٢٤ شخص في مناطق تمبكتو وغاو وموبتي.

٣٧ – واستمر حدوث حالات التشريد المحلي بسبب العنف في المناطق الوسطى، مما أدى إلى ارتفاع عدد المشردين داخليا من نحو ٨٠٠ ٤٥ إلى حوالي ٠٠٠ ٥٩ شخص. وارتفع عدد اللاجئين الماليين المقيمين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر من حوالي ٥٠٠ ١٤١ إلى ٦٠٠ ١٤٣ لاجئ تقريبا.

٣٨ – واستمر قصور تمويل الأنشطة الإنسانية عن تلبية الاحتياجات الراهنة وتقديم المساعدة لإنقاذ أرواح ١,٣٦ مليون شخص مستهدف بخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧. فحتى ٢٦ أيار/مايو، لم يرد سوى ١٤ في المائة من مبلغ الـ ٢٩٣ مليون دولار اللازم.

## سادسا – التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي

٣٩ – لم يكن قد تم الانتهاء بعد وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تنمية المناطق الشمالية وتفعيل صندوق التنمية المستدامة. وظلت قدرة السلطات المؤقتة ووكالات التنمية الإقليمية على إيصال ثمار السلام إلى السكان في الشمال مقيدة بسبب الوجود المحدود للدولة وانعدام الأمن. ومن أصل مبلغ مقدر بحوالي ٦٠٥ ملايين يورو تعهدت به الجهات المانحة للمناطق الشمالية في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تم الالتزام بحوالي النصف

(٣٠٣ ملايين يورو) من خلال الخطة الوطنية لمواجهة الطوارئ في المناطق الشمالية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. واستثمرت الحكومة مبلغ ٢٦ مليون يورو بشكل منفصل في إصلاح المباني العامة. ومن خلال ١٤ مشروعا جديدا، بعضها مشاريع سريعة الأثر، قامت البعثة بتقديم الدعم لأنشطة توليد الدخل للنساء وذوي الإعاقة في جيدارا، بمنطقة غاو، وكيدال؛ وإصلاح وتجهيز المركز الصحي المحلي في قرية إيتينمبر، بمنطقة كيدال؛ وتحسين شبكة الإمداد بالمياه في أربع قرى من كاتي بمنطقة كوليكورو؛ والمساعدة على إعادة فتح المدارس في مواقع مختلفة من منطقة غاو.

٤٠ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، انتهت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من ترميم ثلاثة مساجد مدرجة في قائمة مواقع التراث العالمي في تمبكتو، بينما انتهى إصلاح ثلاث مكتبات للمخطوطات القديمة في ١٧ أيار/مايو.

## سابعا - انتشار البعثة

### ألف - الأفراد العسكريون

٤١ - أُذن في القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) بقوة في حدود ١٣ ٢٨٩ فردا تتألف من ٤٠ مراقبا عسكريا و ٤٨٦ ضابط أركان و ١٢ ٧٦٣ من أفراد الوحدات. وحتى ٢٦ أيار/مايو، تم نشر ١٠ ٩١٩ فردا، أو نسبة ٨٢ في المائة من القوام المأذون به. وتمثل النساء نسبة ٢ في المائة من الأفراد العسكريين.

٤٢ - وظلت هناك ثغرات كبيرة في القدرات العسكرية للبعثة، مما يعرقل الجهود التي تبذلها لتنفيذ المهام المنوطة بها في إحدى أشد البيئات معاداة لحفظ السلام. وظل نقص ٨٨ ناقلة أفراد مدرعة عائقاً أساسياً أمام عملياتها رغم ما تبذله من جهد جهيد للحصول عليها. وفي المتوسط، تتعطل ثلاث ناقلات أفراد مدرعة بشكل مؤقت كل أسبوع بسبب أضرار تلحق بها في الحوادث الأمنية. ولا تزال البعثة تحتاج إلى وحدتين من الطائرات العمودية، أي وحدة من الطائرات العمودية الهجومية في كيدال، ووحدة من الطائرات العمودية المتوسطة للخدمات في تمبكتو؛ وسرية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في كيدال؛ ووحدات لدعم مهابط الطائرات في تمبكتو وغاو؛ وسرية للتخلص من المعدات المتفجرة في تمبكتو. ومن المقرر أن يبدأ نشر الكتيبة القتالية التي طال انتظارها بنشر سريتين في تموز/يوليه. ويُتوقع الآن أن يبدأ نشر قوة الرد السريع في تموز/يوليه. وظل عدم كفاية المعدات المملوكة للوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي في بعض وحدات المشاة يشكل مصدر قلق. ومن أجل حشد الدعم للبعثة المتكاملة، عقدت الأمانة العامة مؤتمرا لتشكيل القوات في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو أعلن خلاله عدد من الدول الأعضاء عن تعهدات. وستجرى دراسة عن القدرات العسكرية قريبا لتقييم الاحتياجات والتعديلات المحتملة والتخطيط لعمليات النشر المقبلة.

#### القوات الفرنسية

٤٣ - وفقا للقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، واصلت القوات الفرنسية التدخل لدعم البعثة في حدود قدراتها ومناطق انتشارها.

## باء – أفراد الشرطة

٤٤ – حدد مجلس الأمن، في قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، سقفا قدره ٩٢٠ ١ من أفراد الشرطة يتألف من ٣٤٥ من فرادى ضباط الشرطة و ٥٧٥ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وحتى ٢٦ أيار/مايو، تم نشر ٥٠٢ ١ فرد، أو نسبة ٧٨ في المائة من القوام المأذون به، يشكل فرادى ضباط الشرطة ٩٧ في المائة منهم (١٦ في المائة من النساء) ويشكل أفراد وحدات الشرطة المشكلة ٧٤ في المائة (٤ في المائة من النساء). وفي ١٠ أيار/مايو، انتهى نشر وحدة من أفراد الشرطة المشكلة في ميناكا. وكان لا يزال من المقرر نشر وحدتين إضافيتين من أفراد الشرطة المشكلة لبلدتي دوينتزا (منطقة موبتي) وغوندام (منطقة تمبكتو) بحلول نهاية أيار/مايو. ومن المقرر نشر فريق تدخل خاص يتألف من ٣٥ فردا لدعم البعثة في مواجهة الأزمات في أيلول/سبتمبر. ولا تزال شرطة البعثة تحتاج إلى ١٧ ناقلة أفراد مدرعة و ١٢ سيارة مصفحة و ١٢ فردا إضافيا من فرادى ضباط الشرطة ذوي الخبرة المتخصصة في مجالات منها تحقيق الأدلة الجنائية، والتحقيقات، وقدرة الشرطة النهرية، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة الخطيرة، والاتجار بالمخدرات.

## جيم – الموظفون المدنيون

٤٥ – حتى ٢٦ أيار/مايو، تم نشر ٨٧ في المائة من جميع الموظفين المدنيين في البعثة، بما في ذلك ٨٨ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨١ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٦ في المائة من الموظفين الوطنيين. وكان النساء يشغلن نسبة ٢٦ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٢ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٩ في المائة من الوظائف الوطنية.

## دال – بناء المعسكرات وتأمين طرق الإمداد

٤٦ – كان من المقرر استكمال بناء معسكرات وحدات الشرطة المشكلة في دوينتزا وغوندام، بحلول نهاية أيار/مايو وفي ميناكا بحلول نهاية حزيران/يونيه. وقد استكمل بناء نسبة ٩٥ في المائة من القاعدة التشغيلية في باماكو؛ واستكمل بناء نسبة ٩٠ في المائة من معسكر تمبكتو المتكامل؛ واستكمل بناء نسبة ٩٢ في المائة من مركز غاو للوجستيات. والعمل جارٍ في تحديث معسكر موبتي أيضاً لاستيعاب الموظفين المدنيين، ومن المقرر الانتهاء من تحديث معسكر قوة الرد السريع الوافدة في حزيران/يونيه.

٤٧ – ونجح اختبار طريق الإمداد، كوتونو – نيامي – غاو، المنشأ حديثاً بعبور مجموعتين من الشحنات بين ٣٠ آذار/مارس و ٢٨ نيسان/أبريل. وتجري البعثة تقييماً لجدوى الإنشاء المحتمل لمعسكر مرور عابر في نيامي سيستخدم مركزاً لتناوب القوات والشرطة ولعمليات النشر الجديدة في انتظار تأهيل المدرج في غاو الذي يستمر سنتين.

## ثامناً – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٤٨ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أربعة حوادث أمنية تعرض لها موظفو الأمم المتحدة المدنيون. وقتل أحد حفظة السلام في هجوم على معسكر البعثة في تمبكتو في ٣ أيار/مايو وقتل آخران في كمين أثناء دورية راجلة قرب أغيلهوك في منطقة كيدال. وتعرّضت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى ٢٧ هجوماً.

٤٩ - وعملاً بالقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) اتخذت البعثة تدابير لزيادة القدرة على جمع المعلومات وتحليلها في مواجهة سرعة تغير الأوضاع واستمرار الهجمات على حفظة السلام. وواصلت البعثة أيضاً تدريب موظفيها على التعامل مع أخطار المتفجرات، وحسنت قدرات كشف المتفجرات في مرافق مطارات الأمم المتحدة، وواصلت بذل الجهود من أجل تعزيز الأمن في معسكراتها. وظلت قدرة البعثة على تنفيذ الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين بسرعة مقيدة بسبب النقص في الطائرات العمودية في جميع القطاعات.

## تاسعاً - السلوك والانضباط

٥٠ - لم يفد عن أي ادعاءات جديدة بحدوث استغلال وانتهاك جنسيين منذ صدور التقرير السابق. وما زال الادعاءان اللذان أبلغ عنهما في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦، ينتظران أن تحقق فيهما البلدان المساهمة بقوات المعنية بهذه المسألة.

## عاشراً - الجوانب المالية

٥١ - توجد بين يدي اللجنة الخامسة للجمعية العامة حاليا الميزانية المقترحة للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ٠٧٧,٦ ١ مليون دولار، وذلك لكي تستعرضها اللجنة وتنظر فيها. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ على المبالغ التي توافق عليها الجمعية العامة.

٥٢ - وحتى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ما قدره ٥٣,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسدَّدة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٥٨٩,٧ ١ مليون دولار.

٥٣ - وسُددت تكاليف القوات/وحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أما تكاليف المعدات المملوكة للوحدات فسُددت للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

## حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

٥٤ - تقف مالي حاليا، بعد انقضاء عامين تقريباً على توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي ومع اقتراب انتهاء الفترة الانتقالية في حزيران/يونيه، عند منعطف جديد. وإنني أثني على حكومة مالي وتنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف على جهودها المتواصلة الرامية إلى دفع عملية السلام قدما بدعم من فريق الوساطة الدولية والمساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص. وأحيط علماً بالتقدم الهام المحرز في تنفيذ الترتيبات السياسية والأمنية المؤقتة المنصوص عليها في الاتفاق على الرغم من الاختلافات في الآراء. ورغم التأخيرات المتكررة، يشكل الانتهاء من إنشاء السلطات المؤقتة في كل من المناطق الشمالية الخمس التي كان آخرها في منطقتي تاوديني وتمبكتو في ٢٠ نيسان/أبريل، أمراً جديراً بالثناء. وأرحب بهذا التطور الهام كخطوة أولى لإعادة سلطة الدولة وبسطها تدريجياً في المناطق الشمالية.

٥٥ - ولكن المكاسب التي تحققت حتى الآن في مسار السلام والاستقرار في مالي لم تصل بعد إلى مرحلة لا رجعة فيها. فانعدام الأمن آخذ في الانتشار في مالي وعبر حدودها، إضافةً إلى استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار وركود الإصلاحات المؤسسية. ولذلك أحث جميع أصحاب المصلحة في مالي على مضاعفة جهودهم والتعاون بحسن نية من أجل التنفيذ السريع والكامل للاتفاق. فمستقبل بلدهم ورفاه شعبه لا يستحقان أقل من ذلك. وعدم القيام بذلك يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا للعمل الشاق والإنجازات التي تحققت حتى الآن مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على البلد والمنطقة.

٥٦ - ويجب أن تستفيد الأطراف الموقعة من الزخم الذي ولده إنشاء السلطات المؤقتة بغية إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد على الفور، بوسائل منها إعادة سيادة القانون وتوفير الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان والمساعدة في إنعاش الاقتصاد المحلي، بدءاً بتسيير الدوريات المختلطة في كيدال وتمبكتو بسرعة في الأسابيع المقبلة. وإنني أحث الحكومة بقوة على اغتنام هذه الفرصة لإقامة مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من جديد، بما في ذلك في مجالي العدالة والأمن، لأن وجودها حيوي لكسب ثقة كافة المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة الموقعة في مؤسسات الدولة.

٥٧ - وفي هذا المنعطف الحاسم، أدعو الأطراف الموقعة إلى الاتفاق على رؤية واضحة لمستقبل اتفاق السلام وآليات متابعته، ووضع جدول زمني جديد لتنفيذه. ويجب على الأطراف الموقعة ترجمة التزامها بالسلام إلى إجراءات ملموسة. والسبيل الوحيد لمعالجة الخلافات والمضي قدماً هو الحوار البناء، بسبل منها أن يقوم الممثل السامي للرئيس بتفعيل الإطار الاستشاري الدائم. وآمل أيضا أن يعجَّل أيضاً بتعيين مراقب مستقل على النحو المنصوص عليه في الاتفاق وأن يسهم ذلك في ضخ دينامية جديدة في رصد تنفيذ الاتفاق.

٥٨ - وقد سررت بعقد مؤتمر الوفاق الوطني ومشاركة شرائح عديدة من المجتمع المالي في المناقشات الهامة بشأن مستقبل بلدها. وأحيط علماً بأهمية توصيات المشاركين المتعلقة بميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية التي أكدت مرة أخرى رغبتهم في السلام والاستقرار. ويشكل وضع هذا الميثاق فرصة تاريخية لمعالجة القضايا العالقة منذ وقت طويل، بما في ذلك الحوكمة والمساءلة وإشراك النساء والشباب. وأشجع بقوة اللجنة الخاصة المكلفة بصياغة الميثاق على إشراك جميع أصحاب المصلحة في مالي في حوار مع التزام حقيقي بإعادة إحلال السلام وعلى نحو يرسخ المصالحة الوطنية. ويؤسفني أنه على الرغم من مشاركة النساء الكثيفة في المؤتمر والجهود التي بذلتها البعثة في مجال الدعوة، كان العدد الممثل لهن محدوداً في الحكومة الجديدة والسلطات المؤقتة التي أنشئت بعد ذلك. وأهيب بجميع الأطراف السياسية أن تراعي آراء النساء، بما في ذلك في السلطات المؤقتة. وأعول على الحكومة أن تقود بإخلاص تنفيذ توصيات المؤتمر باسم جميع المواطنين في مالي.

٥٩ - ويجب تعزيز التدابير المؤقتة المشار إليها أعلاه بإصلاحات مؤسسية أطول أجلا ستوضح مستقبل دولة مالي، بما في ذلك استعراض الدستور. ويجب أن تعالج على عجل مسألة غياب استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن تحديداً، للسماح بتنفيذ عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وبعملية دمجهم اللاحق أيضا وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن المالية في أنحاء البلد. وأدعو جميع الأطراف السياسية في مالي إلى الانطلاق من الزخم الذي تحقق في مؤتمر الوفاق الوطني لدفع عجلة إصلاحات الدولة على المدى الأطول من أجل بناء أسس السلام والتنمية المستدامين.

٦٠ - ويحدوني وطيد الأمل وأتطلع إلى أن يراعي تنقيح الدستور فعلاً توصيات مؤتمر الوفاق الوطني والأحكام الرئيسية في الاتفاق، وتحديداً ما يرتبط منها بعملية إعادة تنظيم الدولة لتعزيز مؤسساتها. وألاحظ بقلق عدم إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة في مالي بشأن تنقيح الدستور قبل اعتماد مشروع قانون بهذا الشأن في مجلس الوزراء. وأحث الحكومة على إيلاء الاعتبار الواجب للآراء المعرب عنها وتحقيق توافق الآراء والشمول فيما يتعلق بهذه العملية قبل إجراء الاستفتاء. وإنني على ثقة في أن الدستور المنقح سيضع إطاراً لإصلاح المؤسسات والأمن والعدالة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

٦١ - ومع دخول مالي في دورة انتخابية جديدة، من المهم جداً أن تسهم هذه الانتخابات والاستفتاء الدستوري في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. ولذلك أذكِّر الحكومة بمسؤوليتها الأولية في هذا الصدد، وأشير إلى أن التنفيذ الكامل للاتفاق سييسّر تهيئة ظروف لانتخابات سلمية وشاملة ونزيهة وشفافة. وبالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة، أحث الحكومة أيضاً على بذل قصارى جهدها من أجل تهيئة الظروف المواتية لمشاركة جميع المواطنين في مالي في هذه الانتخابات الهامة. والبعثة مستعدة لتقديم الدعم اللازم إلى السلطات الوطنية لهذا الغرض. وعليه، فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يكلف البعثة بدعم الدورة الانتخابية المقبلة والاستفتاء الدستوري، بسبل منها المساعي الحميدة لممثلي الخاص وتقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي. وأدعو المجتمع الدولي أيضاً إلى دعم العملية الانتخابية، بوسائل منها المساهمة مالياً في مشروع دعم العملية الانتخابية في مالي الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٢ - وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخراً، لا يزال يتعين تنفيذ مهام ضخمة للتأكد من أن أحكام الاتفاق تضمن تحقيق نتائج ملموسة. وسيظل دعم البعثة القوي لآليات متابعة الاتفاق أساسياً، مع مراعاة دور فريق الوساطة الدولية والبعد الإقليمي للأزمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يلقى دور المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص دعماً قوياً من أجل تعزيز آليات متابعة الاتفاق وعملية السلام الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الانتخابات، من خلال الاستفادة من قدرة البعثة على تيسير الحوار وجلب جميع أصحاب المصلحة إلى طاولة المفاوضات وتعزيز المصالحة وإيجاد حيز لتقدم العملية السياسية. ولا يزال الثقل الجماعي لمجلس الأمن أساسياً في هذا الصدد. وأعول أيضاً على الدعم المستمر والكامل من الشركاء الإقليميين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومن الشركاء الدوليين في مجال التنمية.

٦٣ - وعامل الوقت أساسي. فالتقدم الذي سجل على الصعيد السياسي لم يترجم بعد إلى مكاسب أمنية على أرض الواقع. وقد زادت الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية من نطاق ووتيرة عملياتها خلال العام الماضي في محاولة لإحباط عملية السلام، بينما برزت جماعات مسلحة جديدة. وفي الوقت نفسه، أدى تفتت الجماعات المسلحة الموقعة بإذكاء من التنافس بين المجتمعات المحلية الشمالية إلى إنشاء جماعات مسلحة منشقة. ويشكل تدهور الحالة الأمنية في المناطق الوسطى، بما في ذلك المناطق الحدودية مع البلدان المجاورة، مصدر قلق خاص. ولا بد من التركيز بصورة أقوى على حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال المصالحة ومنع التطرف العنيف والتخفيف من حدته. وأحث الحكومة على التنفيذ الفعال للاستراتيجية المتكاملة للمناطق الوسطى، مع مراعاة الحاجة إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد يقوم على إعادة تشغيل مؤسسات الدولة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع والقادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والعدالة والأمن للسكان.

٦٤ - وتشكل الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لتعزيز مساعي التخفيف من حدة النزاعات وتشجيع المصالحة، إلى جانب تحسين التواصل المجتمعي في الوسط والشمال ليستجيب بصورة أفضل لاحتياجات السكان المحليين، حائط صدّ أمام التطرف المتزايد، وتيسر عودة السكان المشردين وتساعد في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا. ومع أنه يجب إيلاء اهتمام للمنطقة الوسطى من البلد، لا تزال التدابير الجارية لمعالجة انعدام الأمن في الشمال تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لاستقراره.

٦٥ - وإني أدين بأشد العبارات الهجمات المرفوضة ضد القوات المالية والفرنسية وقوات البعثة وكذلك الهجمات التي استهدفت المدنيين والجماعات المسلحة الموقعة. وأعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا، وكذلك لحكومة مالي وحكومات بلدان حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأكرر التأكيد على أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وأهيب بالحكومة أن تعجل بتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وأشجع مجلس الأمن على أن يدعمني في اتخاذ التدابير اللازمة لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في مالي، بوسائل منها استخدام التدابير الإدارية الاستثنائية.

٦٦ - وألاحظ أن الاتجار بالمخدرات لا يزال يشكل إلى جانب الأنشطة الإجرامية الأخرى تحديات كبرى أمام تنفيذ الاتفاق ومواقف الجماعات المسلحة. وبغية التصدي للأثر السلبي لهذه الأنشطة الإجرامية على عملية السلام، من المستصوب استكشاف السبل الكفيلة بمكافحة الأنشطة غير المشروعة. وفي غضون ذلك، ربما يود مجلس الأمن النظر في توسيع ولاية فريق خبراء لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، لزيادة تركيزه على الأنشطة الجديدة للجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية في منطقة الساحل ذات الصلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وأشجع البعثة على التواصل النشط مع الشركاء الإقليميين لتعزيز التنسيق وزيادة الاتساق مع المبادرات القائمة في مجال التنمية وتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل لمعالجة الحالة في مالي.

٦٧ - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية والجماعات المسلحة وغيرها. وأحث الحكومة على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز مساءلتها الداخلية لقوات الدفاع والأمن التابعة لها. ولا تزال البعثة ملتزمة بدعم العدالة الانتقالية، بسبل منها مواصلة مساعدة لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وكفالة إنشاء لجنة التحقيق الدولية. لكن تبين أنه من الصعب إنشاء تلك اللجنة. ولذلك فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يأذن للبعثة بدعم إنشاء اللجنة وعملياتها.

٦٨ - ولا يمكن للأمم المتحدة وحدها أن تقدم الدعم الذي تستحقه مالي. فهو مسعى جماعي. ولذلك تظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة من مالي ومع فريق الوساطة الدولية والشركاء الآخرين لكفالة تنفيذ اتفاق السلام وتيسير عملية السلام الأوسع نطاقا. وأشجع المجتمع الدولي على المساهمة بالأموال التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي من شأنها أن تساعد على تلبية احتياجات السكان في المناطق المتضررة من النزاع بينما تتحمل المؤسسات في مالي تدريجيا المسؤولية عن تحقيق الاستقرار. وابتغاء زيادة تعزيز الالتزام السياسي وتولي

زمام الأمور والمساءلة، ستواصل الأمم المتحدة العمل مع حكومة مالي للاستفادة من النقاط المرجعية المتفق عليها التي حددت في عام ٢٠١٦ من أجل وضع إطار أكثر اتصافا بالطابع الرسمي لدعم عملية السلام. ومن شأن التعاون المعزز والأشمل بين الشركاء الإقليميين والدوليين ومع الحكومة أن يساعد على إعطاء أولوية أعلى لتنفيذ هذه النقاط المرجعية ورصد ذلك التنفيذ. ولذلك فإنني أشجع البعثة على تعزيز تعاونها مع الشركاء الإنمائيين الدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي في إطار دعم هذه الجهات لميزانية مالي.

٦٩ - وتُثبت التداعيات المتزايدة التي يُلحقها عدم الاستقرار في مالي بالدول المجاورة لها ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والمسؤولية الإقليمية للتصدي للأخطار الأمنية. ولذلك، فإنني أرحب باعتماد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٣ نيسان/أبريل، مفهوم العمليات للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي أطلعتُ مجلس الأمن عليه في ١٥ أيار/مايو. وأحيط علما بطلب مجلس السلم والأمن أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يوافق فيه على نشر القوة المشتركة ويأذن لي فيه بتحديد طرائق حشد الدعم المالي واللوجستي والتقني المستدام والقابل للتنبؤ به الذي سيقدم إلى القوة، بوسائل منها البعثة المتكاملة. لذلك أوصي مجلس الأمن بأن ينظر بصورة إيجابية في هذا الطلب. ويتعين تقديم إيضاحات بشأن العمليات المتوخاة لتمكين الأمم المتحدة من النظر في أشكال ممكنة من الدعم الإضافي، بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين على أساس الميزة النسبية. وأوصي أيضا بأن يكون توفير الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ضباط اتصال إلى البعثة، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، متماشيا مع مفهوم عمليات القوة المشتركة، وذلك من أجل تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات الاستخبارية. كما أن تعزيز التنسيق، من خلال اتفاق أمني مثلا، بين القوات المالية والفرنسية وقوات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوات البعثة، إلى جانب إضفاء الطابع الرسمي على التعاون الأمني الإقليمي، سيكون ذا أهمية حاسمة.

٧٠ - وفي هذا السياق، لا يزال من الضروري تعزيز الدعم الموجه لإصلاح قوات الدفاع والأمن المالية للتمكين من إعادة انتشارها. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي والبعثة الموفدة في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع في مالي إلى مواصلة إسهاماتهما الهامة في قوات الدفاع والأمن المالية وإلى مواصلة تعزيز التنسيق مع البعثة المتكاملة. وبينما تتواصل الجهود بشأن الإصلاح الأوسع للقوات المالية، يتعين علينا أيضا أن نعجل بالجهود الرامية إلى تعزيز فعاليتها التشغيلية بأسرع ما يمكن للإسهام في التصدي للتهديدات الحالية. ولذلك فإنني أوصي بأن تعزز البعثة المتكاملة شراكتها مع قوات الدفاع والأمن المالية من أجل التعجيل ببلوغ فعاليتها التشغيلية وإعادة نشرها في جميع أنحاء البلد. ويمكن أن يشمل ذلك الدعم التشغيلي واللوجستي، والعمليات المنسقة، والتوجيه، وتقوية تبادل المعلومات، والإجلاء الطبي، والنقل والتخطيط، في جملة مبادرات أخرى.

٧١ - وفي ضوء ما تقدم، لا تزال مساهمة البعثة المتكاملة في تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في مالي أساسية. لذا، أوصي بأن يمدِّد مجلس الأمن ولاية البعثة المتكاملة لفترة سنة واحدة تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويمكن أن يؤدي تبسيط تنفيذ ولاية البعثة وتنفيذها على مراحل، في ضوء الحقائق السياسية والأمنية المتطورة على أرض الواقع، إلى إحراز تقدم أكبر. ولذلك فإنني أوصي أيضا بأن يمنح مجلس الأمن الأولوية للمهام السياسية والأمنية للبعثة، على النحو المبين أعلاه، وأن يعزز هذه المهام. وأوصي كذلك بأن يبدأ التخطيط للمرحلة الانتقالية بجدية من أجل تسليم المهام ذات الصلة إلى

فريق الأمم المتحدة القطري استنادا إلى الميزات النسبية وإعداد حصر للقدرات. وفي الوقت نفسه، تستعرض البعثة حاليا أولوياتها ووضعها ووجودها لكفالة أن تكون في وضع أفضل لتنفيذ ولايتها بفعالية، ولا سيما فيما يخص حماية المدنيين.

٧٢ - وعلى الرغم من الجهود الشاقة المبذولة، واجهت البعثة المتكاملة، منذ إنشائها، ثغرات شديدة في الإمكانيات تقيَّدت بسببها قدرتها على التنفيذ التام لولايتها. ولم يصل بعد قوام القوات العسكرية وقوات الشرطة للبعثة إلى الحد الأقصى الجديد المأذون به بموجب القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). فمن بين ١٤ طائرة عمودية عسكرية تم نشرها، هناك ١١ طائرة فقط صالحة للخدمة، بينما تفتقر البعثة إلى ٨٨ ناقلة جنود مدرعة. وأود أن أؤكد على ضرورة أن تتوفر للبعثة المتكاملة الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها في بيئة غير نمطية تعمل فيها الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية عبر الوطنية.

٧٣ - وقد تحدثت أمام مؤتمر لتشكيل القوة عقدته الأمانة العامة يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو كي أدعو البلدان المساهمة بقوات إلى كفالة امتلاك البعثة، على الأمد الطويل، لقدرات أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ بها تتيح لها تنفيذ ولايتها وحماية موظفيها. وإنني أرحب بالتعهدات التي تم إعلانها وأدعوا إلى تنفيذها على وجه السرعة، وأحث في الوقت ذاته على الإسهام بموارد لسد الثغرات المتبقية في القدرات مثل وحدة من الطائرات العمودية الهجومية ووحدة لدعم مهابط الطائرات وسرية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وأشجع جميع البلدان المساهمة والجهات المانحة على صعيد ثنائي على مواصلة جهودها لضمان تزويد جميع الوحدات بما يلزم العمل في هذه البيئة الصعبة من معدات وتدريب قبل النشر، تحقيقا لأمور منها كفالة الامتثال التام لسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأكرر في الوقت ذاته دعوتي إلى اتخاذ تدابير خلاقة وإقامة شراكات مبتكرة. وينبغي أن تستمر الجهود المبذولة لتوفير تدريب موحد ومنتظم قبل النشر لجميع الوحدات. وأشجع على أن تكون المرأة أكثر تمثيلا وعددا في عمليات الانتشار. والقدرات وحدها لن تكفي. ولذلك فإنني أدعو البلدان المساهمة إلى كفالة اتخاذ قواتها موقفا استباقيا وقويا ووقائيا دون أي تحفظات، وأن تلتزم بأعلى معايير الأداء والسلوك.

٧٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص تقديري للالتزام الثابت لموظفي البعثة، الذين يواصلون، بقيادة ممثلي الخاص، العمل في ظروف صعبة للغاية لتعزيز السلام في مالي. وأشيد بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لإخلاصها لقضية السلام، ولمساعدتها في تثبيت الحالة الأمنية في ظلّ ظروف صعبة باستمرار. وأُثني على الأعضاء المشاركين في فريق الوساطة الدولية، بقيادة الجزائر، لدعمهم المتواصل للأطراف في مالي. وأعرب عن امتناني لكلٍّ من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك للمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، لمساهماتهم الهامة دعما لتحقيق السلام والاستقرار في مالي.

# المرفق الأول

[الأصل: بالفرنسية]

## النقاط المرجعية لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

| الأهداف | مؤشرات الإنجاز | حالة التنفيذ | الموعد النهائي | تعليقات |
|---|---|---|---|---|
| **١ - المسائل السياسية والمؤسسية** | | | | |
| أُحرز تقدم كبير في تنفيذ البنية المؤسسية التي تهدف إلى ضمان مشاركة واستيعاب جميع المواطنين الماليين والسماح باستعادة سلطة الدولة على كامل أراضيها. | | | | |
| ١-١ إنشاء بنية مؤسسية تستند إلى مبدأ الإدارة الحرة، وتُمثّل فيها طوائف السكان في المؤسسات الوطنية تمثيلاً أكبر | ١-١-١ قيام الإدارات المؤقتة المسؤولة عن إدارة البلديات والمقاطعات والمناطق في الشمال بعملها | قيد التنفيذ | ٢٠١٧ | تم تنصيب السلطات المؤقتة في المناطق الشمالية الخمس في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. |
| | ١-١-٢ قيام حكومة مالي بإنشاء جمعيات إقليمية منتخبة عن طريق الاقتراع العام، وتخويلها سلطات واسعة، بتعديل القانون رقم ٩٣-٠٠٨ المتعلق بالإدارة الحرة والقانون رقم ٢٠١٢-٠٠٦ المتعلّق بالتنظيم الإداري للأراضي. | قيد التنفيذ | ٢٠١٧ | صيغت النصوص ولم يوافَق عليها بعد. |
| | ١-١-٣ قيام الحكومة بإنشاء جمعية إقليمية منتخبة عن طريق الاقتراع العام المباشر في كل منطقة، ونقل السلطات والموارد إليها | قيد التنفيذ | ٢٠١٧ | اعتُمد القانون الانتخابي الجديد؛ وجارٍ وضع القانون المتعلّق بالجمعيات الإقليمية. |
| ١-٢ تحديد سلطات الجمعيات الإقليمية، من خلال تحديد أدوارها ومسؤولياتها وأدوار الدولة ومسؤولياتها | ١-٢-١ ضمان الحكومة قدرة كل منطقة على إنشاء المرافق الجماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية وإدارتها. | أُنجز | | |
| | ١-٢-٢ قيام كل منطقة بوضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واضطلاعها بمسؤولية تنمية الأراضي فيها | أُنجز | | |
| | ١-٢-٣ اضطلاع كل منطقة بالمسؤولية عن وضع وتنفيذ نظام ضريبي يناسب هيكلها الاقتصادي وأهدافها الإنمائية ويتفق مع التشريعات الحالية. | لم يُنجز | | |
| **٢ - جوانب الدفاع والأمن** | | | | |
| تشكيل قوات دفاع وأمن جامعة وخاضعة للمساءلة أمام المواطنين وممتثلة لحقوق الإنسان وسيادة القانون وبدء عملها تدريجيا، وذلك بهدف تمتين التماسك الاجتماعي والإسهام في تعزيز الأمن في المناطق. | | | | |
| ٢-١ تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن والدفاع | ٢-١-١ اعتماد مراسيم تحدد تكوين ودور وطرق عمل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. | أُنجز | | اعتمد مجلس الوزراء المراسيم. |
| | ٢-١-٢ إنشاء اللجنة الوطنية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن على نحو جامع وبدء عملها | أُنجز | | تؤدي اللجنتان عملهما حاليا وكذلك المجلس. |

| الأهداف | مؤشرات الإنجاز | حالة التنفيذ | الموعد النهائي | تعليقات |
|---|---|---|---|---|
| | ٢-١-٣ قيام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن بوضع رؤية وطنية جديدة للدفاع والأمن تراعي العوامل المحلية والوطنية والدولية ذات الصلة | قيد التنفيذ | | يُتوقّع إنجازه. |
| ٢-٢ تنفيذ برنامج تجميع المقاتلين وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمشيا مع المبادئ التوجيهية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي ووفقا للمعايير الدولية. | ٢-٢-١ قيام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوضع برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يشمل التجميع، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والشركاء الآخرين. | أُنجز | | اعتُمد البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. |
| | ٢-٢-٢ قيام لجنة الإدماج بوضع برنامج للدعم يحدّد التدابير اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، مع أخذ المسائل المشتركة (المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وحماية المدنيين) في الحسبان | قيد التنفيذ | النصف الأول من عام ٢٠١٧ | لم تحدد الأطراف الموقعة بعد معايير الإدماج والحصص. |
| ٢-٣ إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن وإعادة نشرها تدريجيا في جميع أنحاء الإقليم الوطني | ٢-٣-١ قيام اللجنة التقنية المعنية بالأمن وآلية تنسيق العمليات بتقديم خطة لتنفيذ الترتيبات الأمنية في الشمال تشمل تسيير دوريات مشتركة لتأمين عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج | أُنجز | | |
| | ٢-٣-٢ اضطلاع وحدات مشتركة مؤلّفة من مقاتلين من الأطراف الموقّعة ومن قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك وحدات خاصة معنية بمكافحة الإرهاب، بعملها وقيامها بدوريات مشتركة، تحت رعاية آلية تنسيق العمليات، مما يسهم في استعادة الأمن | قيد التنفيذ | النصف الأول من عام ٢٠١٧ | بدء العملية في غاو. |
| | ٢-٣-٣ تفعيل إعادة النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها في جميع أنحاء مالي وتكفُّلها بحماية الأمن والنظام العام | | | |

**٣ - المساعدة الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية**

إنشاء الهياكل والآليات الرامية إلى تحقيق تنمية محلية تشاركية مستدامة جامعة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٣-١ تهيئة الظروف اللازمة لتيسير عودة جميع المشردين واللاجئين وإعادتهم إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا؛ وتمكين طوائف السكان من الاستفادة من مكاسب السلام؛ وتعزيز التماسك الاجتماعي وتقديم المساعدة الإنسانية. | ٣-١-١ إنشاء آليات لرصد المشردين واللاجئين وفقا للصكوك الإقليمية والدولية | قيد التنفيذ | | الإنجازات:<br>- قيام وزارة التضامن والعمل الإنساني بتحديد ٣٠ منطقة من مناطق العودة في ٢٠ بلدية ذات أولوية بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.<br>- توفير إمدادات وبدلات لأضعف العائدين. |

| الأهداف | مؤشرات الإنجاز | حالة التنفيذ | الموعد النهائي | تعليقات |
|---|---|---|---|---|
| | ٣-١-٢ تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الأضعف (السكان المحليين أو المشردين أو العائدين) بطريقة محايدة ونزيهة في المناطق المتأثرة بالأزمة وتعزيز سبل عيش هذه الفئات وقدرتها على التكيف | قيد التنفيذ | | الإنجازات:<br>- بدأ تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في شباط/فبراير ٢٠١٧ بإسهام أكثر من ١٣٠ شريكا (وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية).<br>- في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، لم تكن خطة الاستجابة الإنسانية - التي تناهز قيمتها الإجمالية ٢٩٣ مليون دولار - قد مُوّلت إلا بنسبة ١٢,٥ في المائة.<br>- إنجاز خطة الطوارئ لمواجهة المخاطر المتعددة للتأهب لمواجهة الكوارث والتصدي لها. |
| | ٣-١-٣ توفير ثمار السلام لطوائف السكان بدعم من الشركاء الإنسانيين والإنمائيين، في إطار خطة الطوارئ الإنسانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في بناء السلام وتحقيق التنمية بهدف الحد من الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين المناطق وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الأكثر فقرا. | قيد التنفيذ | | الإنجازات:<br>- وضع ''نهج متكامل'' يجمع بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدعم استعادة سلطة الدولة في منطقة موبتي، وتحديدا في مقاطعتي بانكاس وكورو. ويتضمّن هذا النهج أيضا عنصرا لدعم الأنشطة المدرة للدخل. |
| ٣-٢ تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المحددة الرامية إلى تنمية مناطق مالي الشمالية. | ٣-٢-١ إنشاء منطقة تنمية في الشمال تضم مجلس استشاري مشترك بين المناطق يتألف من ممثلي الجمعيات الإقليمية وله استراتيجية إنمائية محددة مكيفة مع الواقع الاجتماعي الثقافي والجغرافي، فضلا عن الظروف المناخية. | قيد التنفيذ | ستُنشأ هيئات الحوكمة في منطقة التنمية بعد إنشاء المجالس الإقليمية الجديدة. | الإنجازات:<br>- المصادقة على مشروع النص.<br>- بدأت وزارة الاقتصاد والمالية، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، إنشاء لجان تقنية متعددة التخصصات من أجل تحديث الاستراتيجية الإنمائية المحددة للمناطق الشمالية ووضعها في صيغتها النهائية. |
| | ٣-٢-٢ إنشاء صندوق للتنمية المستدامة يضم الموارد المتعهد بها في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بدعم الشركاء التقنيين والماليين | قيد التنفيذ | ٢٠١٧ | النص لا يزال قيد الإعداد: صقل الإنجازات المتوقع تحقيقها من صندوق التنمية المستدامة. |
| | ٣-٢-٣ إنشاء وكالة للتنمية الإقليمية في كل منطقة، تحت سلطة رئيس الجمعية الإقليمية، لإدارة البرامج ورصد تنفيذ الالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها لصالح المناطق. | قيد التنفيذ | | أفاد تقرير المؤتمر السنوي لوكالات التنمية الإقليمية الصادر أن جميع وكالات التنمية الإقليمية جاهزة للقيام بعملها (مزوّدة بالموارد البشرية والمادية والمالية لبدء عملها وتنفيذ أنشطتها). |

| الأهداف | مؤشرات الإنجاز | حالة التنفيذ | الموعد النهائي | تعليقات |
|---|---|---|---|---|
| | ٤-٢-٣ إبرام اتفاقات برنامجية بين الدولة والمناطق من أجل تنفيذ برامج الاستثمار المتعددة السنوات بمشاركة الجمعيات الإقليمية المعنية | قيد التنفيذ | ٢٠١٦ | وقّعت خطط العقود بين الدولة ومناطق تمبكتو وكيدال وموبتي. والعقد الخاص بمنطقة غاو هو الوحيد الذي لم يوقع بعد. |

**٤ - العدالة والمصالحة**

منع الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية، من خلال ضمان الوصول إلى المساعدة القضائية والتشريعية عبر تنفيذ آليات العدالة الانتقالية وتنفيذ إصلاحات كبيرة في قطاع العدالة، وفقا للقواعد والمعايير الدولية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤-١ تنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية بشأن الأسباب الجذرية للنزاع. | ٤-١-١ تنظيم مؤتمر جامع للمصالحة الوطنية بشأن الأسباب الجذرية للنزاع بدعم من اللجنة المعنية برصد تنفيذ الاتفاق من أجل ضمان تحقيق مصالحة وطنية حقيقية | أُنجز | آذار/مارس ٢٠١٧ | عُقد مؤتمر المصالحة الوطنية في الفترة الممتدة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧. |
| | ٤-١-٢ إعداد ميثاق توافقي للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية استنادا إلى نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية | قيد التنفيذ | | في ٣ أيار/مايو، عُيّن رئيس مؤتمر المصالحة الوطنية رئيسا خاصا مسؤولا عن صياغة ميثاق للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية ووضع خرائط لجميع أراضي جمهورية مالي. |
| ٤-٢ إنشاء آليات العدالة الانتقالية | ٤-٢-١ قيام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بعملها وفتحها مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البلد | أُنجز | | الإنجازات:<br>- لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة تقوم بعملها |
| | | قيد التنفيذ | | - هناك ٥ مكاتب إقليمية مفتوحة من أصل ٦ مكاتب. |
| | ٤-٢-٢ إنشاء لجنة التحقيق الدولية وقيامها بعملها | قيد التنفيذ | | |
| ٤-٣ إصلاح نظام العدالة وتعزيز سيادة القانون لتقوية آليات العدالة غير الرسمية والتقليدية؛ وجعل خدمات الاحتكام إلى القضاء في متناول الجناة والمجني عليهم، ووضع حد للإفلات من العقاب. | ٤-٣-١ تعزيز نظام العدالة لكي تكون خدمات الاحتكام إلى القضاء في متناول الجناة والمجني عليهم | قيد التنفيذ | | تواصل الحكومة بذل الجهود لتعزيز وجود وفعالية النظام القضائي في جميع أنحاء البلد، بسبل منها تعيين القضاة في المناطق الشمالية من البلد، وإن كان من الصعب على بعضهم تولي مهامهم بسبب الحالة الأمنية. |
| | ٤-٣-٢ محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وإدانتهم وفقا للقواعد والمعايير الدولية. | قيد التنفيذ | | |
| | ٤-٣-٣ معاملة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي أو الجنساني، معاملة منصفة من جانب نظام العدالة وحصولهم على التعويضات واستفادتهم من تدابير الحماية القضائية الجديدة. | قيد التنفيذ | | |
| | ٤-٣-٤ إدماج الآليات التقليدية والعرفية في النظام القضائي، دون المساس بحق الدولة السيادي. | قيد التنفيذ | | تواصل الحكومة بذل الجهود لتنسيق عمل شتّى المتدخلين بغرض توضيح مجالات اختصاص قضاة الشرع ودورهم بوصفهم وسطاء أساسيين يمثّلون القضاء التقليدي. |

| الأهداف | مؤشرات الإنجاز | حالة التنفيذ | الموعد النهائي | تعليقات |
|---|---|---|---|---|
| | ٤-٣-٥ إنشاء أو تعزيز المؤسسات المسؤولة عن تنظيم وحماية حقوق معينة، منها الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاتصال، وأداء هذه المؤسسات لعملها بفعالية. | أُنجز | | |
| | ٤-٣-٦ إنشاء لجنة مكافحة الفساد والجرائم المالية. | أُنجز | | |

## المرفق الثاني

# قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧

| البلد | العنصر العسكري | | | عنصر الشرطة | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ضباط الأركان وأفراد الوحدات العسكرية | | | أفراد الشرطة | | | وحدات الشرطة المشكلة | | | مجموع أفراد الشرطة | | |
| | رجال | نساء | المجموع | رجال | نساء | المجموع | رجال | نساء | المجموع | رجال | نساء | المجموع |
| أرمينيا | ١ | | ١ | | | | | | | | | |
| النمسا | ٦ | | ٦ | | | | | | | | | |
| بنغلاديش | ١٥٠٦ | ٤ | ١٥١٠ | | | | ١٨١ | | ١٨١ | ١٨١ | | ١٨١ |
| بلجيكا | ١٨ | ١ | ١٩ | | | | | | | | | |
| بنن | ٢٥٨ | | ٢٥٨ | ٢١ | ١ | ٢٢ | ١٤٠ | | ١٤٠ | ١٦١ | ١ | ١٦٢ |
| بوتان | ٣ | | ٣ | | | | | | | | | |
| البوسنة والهرسك | ٢ | | ٢ | | | | | | | | | |
| بوركينا فاسو | ١٦٩٤ | ٢٣ | ١٧١٧ | ٣٠ | ١ | ٣١ | ١٣١ | ٧ | ١٣٨ | ١٦١ | ٨ | ١٦٩ |
| بوروندي | | | | ٩ | | ٩ | | | | ٩ | | ٩ |
| كمبوديا | ٣٣٨ | ٧ | ٣٤٥ | | | | | | | | | |
| الكاميرون | | | | ١٨ | | ١٨ | | | | ١٨ | | ١٨ |
| تشاد | ١٤٠٧ | ٥ | ١٤١٢ | ٤ | ٤ | ٨ | | | | ٤ | ٤ | ٨ |
| الصين | ٣٨٠ | ١٩ | ٣٩٩ | | | | | | | | | |
| كوت ديفوار | ١٥٤ | ٣ | ١٥٧ | ٨ | ٢ | ١٠ | | | | ٨ | ٢ | ١٠ |
| تشيكيا | | ١ | ١ | | | | | | | | | |
| الدانمرك | ٣ | | ٣ | ٩ | | ٩ | | | | ٩ | | ٩ |
| مصر | ٦٧ | | ٦٧ | ٥ | | ٥ | ١٤ | | ١٤ | ١٩ | | ١٩ |
| السلفادور | ٨٥ | ٧ | ٩٢ | | | | | | | | | |
| إستونيا | ١٠ | | ١٠ | | | | | | | | | |
| إثيوبيا | ١ | | ١ | | | | | | | | | |
| فنلندا | ٥ | ١ | ٦ | ٧ | ٢ | ٩ | | | | ٧ | ٢ | ٩ |
| فرنسا | ٢٢ | ١ | ٢٣ | ٩ | ١ | ١٠ | | | | ٩ | ١ | ١٠ |
| غامبيا | ٣ | | ٣ | | | | | | | | | |
| ألمانيا | ٥٢٦ | ١٤ | ٥٤٠ | ١٢ | ٤ | ١٦ | | | | ١٢ | ٤ | ١٦ |
| غانا | ٢١٩ | | ٢١٩ | | | | | | | | | |
| غينيا | ٨٤٩ | ١٠ | ٨٥٩ | ١١ | ٩ | ٢٠ | | | | ١١ | ٩ | ٢٠ |
| غينيا – بيساو | ١ | | ١ | | | | | | | | | |
| هنغاريا | | | | ١ | | ١ | | | | ١ | | ١ |

| البلد | العنصر العسكري | | | عنصر الشرطة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ضباط الأركان وأفراد الوحدات العسكرية | | | أفراد الشرطة | | | وحدات الشرطة المشكلة | | مجموع أفراد الشرطة | | |
| | رجال | نساء | المجموع | رجال | نساء | المجموع | رجال | نساء | المجموع | رجال | نساء | المجموع |
| إندونيسيا | ٧ | | ٧ | | | | | | | | | |
| إيطاليا | ١ | | ١ | | | | | | | | | |
| الأردن | ١ | | ١ | ٥ | | ٥ | | | | ٥ | | ٥ |
| كينيا | ٥ | ٢ | ٧ | | | | | | | | | |
| لاتفيا | ٣ | | ٣ | | | | | | | | | |
| ليبريا | ٧٤ | ٥ | ٧٩ | | | | | | | | | |
| ليتوانيا | ٥ | | ٥ | | | | | | | | | |
| مدغشقر | | | | ١ | | ١ | | | | ١ | | ١ |
| موريتانيا | ٥ | | ٥ | | | | | | | | | |
| نيبال | ١٤٨ | ٣ | ١٥١ | | | | | | | | | |
| هولندا | ٢٤٨ | ١٠ | ٢٥٨ | ١٤ | ٢ | ١٦ | | | | ١٤ | ٢ | ١٦ |
| النيجر | ٨٥٣ | ٧ | ٨٦٠ | ١٧ | ١٤ | ٣١ | | | | ١٧ | ١٤ | ٣١٥ |
| نيجيريا | ٦٩ | ١٢ | ٨١ | ١ | | ١ | ١١٨ | ٢٢ | ١٤٠ | ١١٩ | ٢٢ | ١٤١ |
| النرويج | ١٥ | ١ | ١٦ | | | | | | | | | |
| البرتغال | ٦٠ | ٨ | ٦٨ | | | | | | | | | |
| رومانيا | ١ | | ١ | ٧ | | ٧ | | | | ٧ | | ٧ |
| السنغال | ٥٦٩ | ٧ | ٥٧٦ | ٢٠ | | ٢٠ | ٢٦٧ | ٩ | ٢٧٦ | ٢٨٧ | ٩ | ٢٩٦ |
| سيراليون | ٦ | | ٦ | | | | | | | | | |
| سري لانكا | ٧ | | ٧ | | | | | | | | | |
| السويد | ١٧٣ | ١٩ | ١٩٢ | ٦ | ٣ | ٩ | | | | ٦ | ٣ | ٩ |
| سويسرا | ٦ | | ٦ | ٢ | | ٢ | | | | ٢ | | ٢ |
| توغو | ٩١٣ | ٢٦ | ٩٣٩ | ٢ | ٨ | ١٠ | ٢٦٦ | ١٣ | ٢٧٩ | ٢٦٨ | ٢١ | ٢٨٩ |
| تونس | | | | ٥٤ | ٢ | ٥٦ | | | | ٥٤ | ٢ | ٥٦ |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | ٢ | | ٢ | | | | | | | | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢١ | ٥ | ٢٦ | | | | | | | | | |
| اليمن | ٦ | | ٦ | ٨ | | ٨ | | | | ٨ | | ٨ |
| **الجاميع** | **١٠٧٥٦** | **٢٠١** | **١٠٩٥٧** | **٢٨١** | **٥٣** | **٣٣٤** | **١١١٧** | **٥١** | **١١٦٨** | **١٣٩٨** | **١٠٤** | **١٥٠٢** |

# المرفق الثالث

## خريطة